

بيان صحفي لمركز "عدالة" يتضمن معلومات إحصائية عن الأسرى

ال فلسطينيين في السجون الإسرائيلية

١٧/٤/٢٠١٢* [مقتطفات]

الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: الوضع الراهن

وفقاً للمعطيات الأخيرة الصادرة عن سلطة السجون في شهر شباط / فبراير ٢٠١٢، يقبع في السجون الواقعة تحت مسؤولية سلطة السجون الإسرائيلية 19,561 سجيناً، 4631 منهم مصنفون كـ "سجناء أمنيين". ومن بين السجناء المصنفين كأمنيين هناك 4275 أسيراً فلسطينياً من سكان القدس الشرقية، الضفة الغربية وقطاع غزة، و ٣٤٠ أسيراً من الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وأسيران من هضبة الجولان. بالإضافة، هناك ١٤ سجيناً يهودياً من ضمن المصنفين كأمنيين. ومن بين الأسرى الفلسطينيين المصنفين كأمنيين من سكان الضفة الغربية وغزة هناك ٥٣٣ أسيراً محكومون بالسجن المؤبد. وبحسب معطيات وتقارير صادرة عن منظمات حقوق إنسان تحتجز إسرائيل قرابة ٣٢٠ فلسطينياً من سكان الضفة الغربية كسجناء إداريين [...]. كما يُحتجز في السجون الواقعة في مسؤولية سلطة السجون ١٣٥٥ أسيراً فلسطينياً الذين أدينوا بمخالفات "التواجد بشكل غير قانوني في إسرائيل"، وهم مصنفون كجنائين.

كل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين المصنفين كأمنيين يعانون من ظروف اعتقال صعبة، أقسى بكثير من ظروف اعتقال السجناء الجنائين، بمن فيهم المحكومون بتهم مشابهة لكن لم تصنفهم سلطة السجون كسجناء أمنيين. وكانت المحكمة العليا قد أقرت في قرارات سابقة أن لسلطة السجون الصلاحية للتفرقة بين السجناء الجنائين والأمنيين واتخاذ خطوات خاصة مع الأسرى الأمنيين [...]. مع ذلك، أقرت المحكمة أنه يتوجب على سلطة السجون أن تجري الموازنة اللائقة بين حقوق الأسرى وبين الضرورة الأمنية التي من أجلها يتطلب تقييد حقوق الأسرى [...].

* المصدر: http://www.adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=3306&category_id=151

الأسرى "الأمنيون"

كثيرة هي التقييدات المفروضة على الأسرى المصنفين كأمنيين والتي لا تسري على السجناء الجنائيين. حيث تقيد سلطة السجون زيارات العائلات للسجناء المعرفين كأمنيين، حيث يستطيع فقط الأقارب من الدرجة الأولى زيارتهم؛ يُمنع الأسرى المصنفون كأمنيين من إجراء اتصالات هاتفية مع أي شخص حتى مع عائلاتهم؛ يُمنع خروجهم من السجن لإجازات، وذلك حتى في الحالات الخاصة كوفاة قريب من الدرجة الأولى. كما يُحرم الأسرى الأمنيون من معالجة مشاكلهم الاجتماعية؛ لا يحصلون على خدمات التأهيل، ولا يستطيعون حتى المشاركة في النشاطات التعليمية والتثقيفية التي تمنحها سلطة السجون للسجناء الجنائيين. في وقت الزيارات، يفصل حائط زجاجي بين السجين وزائريه سواء كانوا من أهله أم محاميه. بالإضافة لذلك، لا يحظى الأسرى المصنفون كأمنيين بعفو من رئيس الدولة ولا يحظى المحكومون بالسجن المؤبد منهم بتحديد مدة محكوميتهم.

وقد أساءت سلطة السجون في السنة الأخيرة أكثر فأكثر ظروف اعتقال الأسرى المصنفين كأمنيين وفرضت عليهم تقييدات إضافية. وتشمل هذه التقييدات حظراً على التعلم في الجامعة المفتوحة وإلغاء محطات التلفاز العربية التي سُمح للأسرى بالماضي مشاهدتها. واشتكى أسرى عديدون من تقييدات أو حتى منع إرسال وتسلم البريد، كما اشتكوا من تكرار التفتيش في غرفهم في الساعات المتأخرة من الليل، الذي يكون عادة مصحوباً بعنف شديد ضدهم وإجراء تفتيش عارٍ على أجسادهم.

تشديد ظروف الاعتقال والإجراءات بحق الأسرى المصنفين كأمنيين تتخذ كخطوات عقاب جماعي وضغط على الأسرى لحملهم على العمل مقابل قياداتهم لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز في قطاع غزة غلعاد شاليط. في تموز [يوليو] ٢٠١١، أعلنت حكومة إسرائيل أنها ستتخذ سلسلة من الخطوات لتصعيب ظروف معيشة الأسرى وسلب حقوقهم. وبدأت هذه السلسلة بمنع الأسرى من التعليم الأكاديمي داخل السجن [...].

يُذكر أن جزءاً من هذه الظروف تُعتبر تعذيباً وضرباً من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة بما يتنافى مع تعليمات القانون الدولي، كالتفتيش العاري، استخدام العنف

كعقاب، احتجاز أسير في العزل، رعاية طبية غير لائقة للأسرى المضربين عن الطعام، منع إجراء فحص من قبل طبيب مستقل، ومنع اللقاء مع المحامي.

الاعتقال الإداري والعقوبة الجماعية

وفي السنة الأخيرة استخدمت السلطات الإسرائيلية الاعتقال الإداري بشكل واسع. رداً على ذلك، أُضرب السجناء الإداريون عن الطعام وانضم إليهم الأسرى السياسيون المحكومون. وقد تمت معاقبة السجناء والأسرى المضربين وسُلبت منهم حقوق مختلفة كمنعهم من زيارات عائلاتهم لهم.

[.....]

في الشهر الأخير، مارست سلطة السجون سياسة عقاب جماعية من نوع جديد [بحق] ٧٦ من الأسرى المصنفين كأمنيين، غالبيتهم من سكان الجليل والمثلث، نُقلوا بشكل مفاجئ من قسم ٤ في سجن الجلبوع المحاذي لمدينة بيسان إلى سجن نفحة الواقع في منطقة معزولة في النقب. نقل السجناء إلى السجن البعيد سبب الكثير من المضايقات للأسرى ومسّ بشكل كبير في قدرة عائلاتهم على زيارتهم، وخصوصاً الزوار المسنين والأطفال والمرضى.

بالإضافة إلى الإشكال في النقل ذاته وطريقة تنفيذه، ظروف مبنى قسم ٤ في السجن الذي نُقل إليه الأسرى هي ظروف مزرية، تمس في صحة وسلامة الأسرى. وقد أُخبر الأسرى مركز عدالة أنه تم إسكان كل عشرة أسرى في غرفة واحدة صغيرة لا تتلاءم مع المعايير الدولية بشأن المساحة السكنية اللازمة لكل أسير. كما أن المرافق الصحية في الغرف بحالة مزرية أيضاً، خصوصاً بسبب عدم الفصل بين الحمام والمرحاض. الغرف كانت متسخة، الفرشات ممتلئة بالحشرات والصراصير، والحيطان ممتلئة ببقع الرطوبة والعفن. الغرف كانت مخنوقة ومظلمة بسبب انعدام التهوية والإضاءة الكافية. كما اشتكى الأسرى من نقص في نقاط الكهرباء داخل الغرف، انقطاع مقصود في التيار الكهربائي في ساعات محددة خلال النهار [...].

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx